آراء

صيحات إنقاذ الرأسمالية في معقلها

محمد أبو الغيط

«الديمقراطية شيء هشّ جدا»، بهذه العبارة يكرّر روبرت رايش، وزير العمل الأميركي في عهد الرئيس بيل كلينتون، تحذيرا يردّده، في السنوات الأخيرة، من يمكن تسميتهم الإصلاحيين الرأسماليين. في كتابه «إنقاذ الرأسمالية: لأجل الأغلبية لا الأقلية»، الصادر عام 2015، وكذلك في فيلم بالاسم نفسه، أنتجته «نيتفليكس» لاحقا، يرصد رايش وقائع تلاشي الحلم الأميركي. يقول إن الناس في حاجة لمن يسمعهم، وقد أصبح نظامنا الديمقراطي عاجزا عن ذلك. يلتقي موظفا براتب محدود يعمل 60 ساعة، ويضطر للعودة إلى الحياة في منزل أسرته، بينما زوجته مديونة بمائة ألف دولار من ديون الدراسة. يذهب إلى مركز «ميسوري للخدمات الريفية»، حيث يسمع شكاوى مريرة. لقد أنفق أحدهم على مزرعته 300 ألف دولار، بينما حصد مبيعات نهاية العام 320 ألفا فقط، وهذا جعله عاجزا عن استقبال ابنه الذي يئس من الوصول إلى حياةٍ كريمة في المدينة، وأراد العودة إلى مزرعة أبيه. يعرض رايش رسوما بيانيةً دقيقةً، تؤكد أن ما يرصده ليست انطباعات فردية، مثلا شهد عام 2014 أعلى أرباح للشركات، وأقل نسبة أجور للعاملين بها خلال 85 عاما. يناقش شعاراتٍ يتم التعامل معها كمسلمات شبه دينية، مثل أفضلية السوق الحر وانتقاد دور الدولة بالمطلق. يؤكّد أنه لا سوق حرا كمعطى طبيعي. قوانين الملكية والاحتكار والإفلاس كلها أمورٌ لا غنى عن دور الدولة فيها، والواقع أن أصحاب المال يدفعون بقوانين وتنظيمات لصالحهم. تتلقى شركة غوغل 600 مليون دولار في صورة إعانات حكومية لصالح تأمين خوادمها داخل الولايات المتحدة، بفعل قانون مخصّص لذلك، كما بلغت الإعفاءات الضريبية لأكبر شركات النفط أربعة مليارات دولار، فضلا عن حزم الإنقاذ الهائلة التي ضخّتها الحكومة إبّان الأزمة المالية العالمية. يحكي روبرت رايش تجربته في أثناء عمله في الوزارة، حين حاولت لجنة التجارة الاتحادية منع إعلانات المنتجات عالية محتوى السكر الموجهة إلى الأطفال، فكانت النتيجة أن تمكّن لوبي تلك الشركات من تعليق عمل اللجنة بالكامل، عبر أعضاء الكونغرس الموالين. تجربة أخرى فشل فيها هي محاولة وضع حد للإعفاءات الضريبية على رواتب المديرين التنفيذيين للشركات، والتي تبلغ الملايين، وكان جزءا فاعلا من المقاومة التي واجهها أعضاء آخرون في إدارة كلينتون، قادمون من تلك الشركات أو ذاهبون إليها بعد نهاية خدمتهم في امتداد لسياسة «الباب الدوّار».

في الأربعينيات، كان 3% فقط من أعضاء الكونغرس ينتقلون إلى مناصب في الشركات فور تقاعدهم، ارتفعت النسبة عام 2017 إلى نحو النصف. نموذج شبيه آخر حدث عام 2003، حين مرّرت شركات الأدوية قانونا من ألف صفحة، اشتمل على فقرة تمنع الحكومة من الدخول طرفا في التفاوض حول أسعار الدواء، ليبقى المواطن الأميركي يحصل على أغلى الأدوية وكذلك أسعار خدمات الإنترنت وتذاكر الطيران الداخلي في العالم الأول. يستعرض «وثيقة لويس باول»، وهو محامي شركات كتب ما يشبه المانفيستو، مؤكّدا أن على الشركات «تعلّم استخدام السلطة باجتهاد، وحين الضرورة بعنف، وبلا حرج أو ممانعة». يحذر رايش من هذا الانقسام المجتمعي الحادّ «الغضب يسمّم النسيج المجتمعي». يستعرض أقوال متظاهري حركة «احتلوا وول ستريت» ذات الهوى اليساري، ومتظاهري حزب الشاي اليمينيين لنفاجأ بأن كليهما يردّد تقريبا الكلمات نفسها. يذهب إلى الريف وقت الانتخابات قبل الأخيرة، ليجد الغالبية منقسمين بين بيرني ساندرز وترامب. يعلق إنه في وقت الغضب وفشل الديمقراطية في تحقيق الأحلام سيعلو صوت الشعبوية، حتى لو كانت غير ديمقراطية على نموذج الرجل القوي، ترامب.

يعلق رايش آمالا على قدرة بلاده على إصلاح مسارها كما حدث سابقا، عبر تحفيز كل المواطنين على تنظيم أنفسهم، كما بتنظيم المزارعين بذرة نقابة تجمعهم، وكذلك كما بانضمام الشباب للجناح التقدّمي من الحزب الديمقراطي.

أزمة أوكرانيا... حرب مؤجلة

باسل الحاج جاسم

تزداد حدّة التوتر بين روسيا والغرب بشأن مسألتين أساسيتين، الحرب في أوكرانيا وملف المهاجرين بين بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي، وسط تحذيراتٍ من تحضير موسكو اجتياحاً عسكرياً لأوكرانيا، الأمر الذي تنفيه موسكو، وتحذّر من تحرش حلف شمال الأطلسي (الناتو) بحدودها.

لم تهدأ أوكرانيا، الجمهورية السوفييتية السابقة، منذ شهدت احتجاجاتٍ واسعة، قبل سبع سنوات، وعرفت باحتجاجات الميدان الأوروبي. وأطيح على إثرها الرئيس فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا، وانقسمت البلاد إلى طرفٍ موالٍ للغرب وآخر موالٍ لموسكو، ونظّم الموالون لروسيا استفتاء القرم عام 2014، وأعلنوا الانضمام إليها، وكذلك استفتاء شرق البلاد في مناطق ما يعرف بالدونباس، وأعلنوا كذلك قيام جمهوريات جديدة من جانب واحد، لم تعترف بها سلطات كييف. وفشلت الحكومات الأوكرانية منذ عام 2014 في إيجاد حلّ ينهي أزمة شبه جزيرة القرم والنزاع المستمر منذ سبع سنوات في شرق البلاد، ويعيد المنطقة إلى السيطرة الأوكرانية الكاملة، في وقت يستمر فيه سعي أوكرانيا للدخول إلى الهياكل الأوروبية وحلف الناتو. وتحذّر كييف باستمرار حلفاءها الغربيين من وجود عسكري روسي كبير على حدودها الشرقية، وأن شبه جزيرة القرم تحوّلت إلى قاعدة عسكرية روسية منذ عام 2014، وهو ما تعتبره تهديداً لها ولأمن القارّة الأوروبية، بينما اعتبر متحدّث الكرملين، دميتري بيسكوف، أن تحرّكات القوات والمعدات العسكرية قرب الحدود تهدف إلى «ضمان أمن روسيا ولا تشكّل أي تهديد لأوكرانيا». كما نفى بيسكوف، قبل أيام، ادّعاءات تنفيذ جيش بلاده هجوماً عسكرياً على أوكرانيا. وقال المتحدّث باسم الكرملين، للصحافيين في موسكو، إن بلاده لا تنوي شن هجوم على أي دولة، قائلاً: «أكّدنا مراراً عدم امتلاكنا أي خطط عدوانية ضد أي دولة». واعتبر أن من الخطأ ربط المناورات التي يجريها الجنود الروس بخطط من هذا القبيل، وذلك ردّاً على ما قاله رئيس الاستخبارات العسكرية الأوكرانية، كيريلو بودانوف، إن روسيا تخطّط لشن هجوم ضد بلاده أوائل 2022، مشيراً إلى أن موسكو حشدت أكثر من 92 ألفاً من قواتها حول حدود أوكرانيا، وتستعد لشن هجوم بحلول نهاية يناير/ كانون الثاني، أو بداية فبراير/ شباط المقبلين. وإضافة إلى قلق أوكراني من أن روسيا لا تسعى إلى السلام، بعد قرار موسكو عام 2019 تسهيل الحصول على الجنسية الروسية بالنسبة لمئات آلاف الأوكرانيين الذين يعيشون في المناطق الشرقية، وهو ما يخفّض فرص عودة هذه المناطق إلى السيطرة الأوكرانية بالكامل.

وبالنسبة إلى أوكرانيا، تكمن مصالحها في استعادة وحدة أراضيها، وستعمل على استغلال زخم ومستوى جديدين من دعم الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، مع بقاء تحدّي مدى توافق أوكرانيا مع هذا المستوى الجديد، في ظل استمرار قدرة روسيا على التصعيد في أوكرانيا، من أجل إظهار قدراتها للأميركيين. كما أن هناك رغبة لدى أوكرانيا في إظهار نفسها لدى الإدارة الأميركية الجديدة بأنها تواجه روسيا، بهدف الحصول على مزيد من الدعم. وفي حال استطاعت كييف استدراج روسيا إلى شن هجوم داخل الأراضي الأوكرانية، فقد تنجح في إيقاف تشغيل مشروع «السيل الشمالي 2»، الذي سينهي دور أوكرانيا دولة عبور للغاز الروسي إلى أوروبا. وفي هذا السياق، وصلت إلى أوكرانيا دفعة جديدة من المساعدات الدفاعية الأميركية، تضمّنت قرابة 80 طناً من الذخائر، وفق السفارة الأميركية في كييف، كما أعلن السيناتور الجمهوري في مجلس الشيوخ الأميركي، مايك تيرنر، أن الولايات المتحدة أرسلت فعلاً عسكريين إلى أوكرانيا على خلفية التوتر الراهن. وذكرت وكالة بلومبيرغ أن الولايات المتحدة تبحث حالياً مع حلفائها الأوروبيين الردود المحتملة، إذا اتخذ الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أية إجراءات عسكرية ضد أوكرانيا، ومن بينها فرض عقوباتٍ جديدةٍ على موسكو، وتقديم مزيد من المساعدات الأمنية لكييف.

المؤكد اليوم أنه ليس في مصلحة أوكرانيا تحويل النزاع المجمّد شرق البلاد إلى آخر ساخن، لأنها ستكون الخاسرة حتماً، إلا أن كييف تستخدم التسخين في هذا الملف بين حين وآخر، لتوجيه رسائل داخلية، وأخرى خارجية متعدّدة الاتجاهات. وسيبقى مأزق أزمة شرق أوكرانيا قائماً.

(كاتب عربي في كازاخستان)

سياق سياسي لإعلان «المياه مقابل الطاقة»

محمود الريماوي

يمكن النظر من خلال منظورين إلى «إعلان النوايا» الموقّع بين الأردن وإسرائيل في دبي، 22 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، بمشاركة دولة الإمارات ورعاية الولايات المتحدة، والذي بات معروفا باسم «المياه مقابل الطاقة». الأول إجرائي قانوني، يضع هذا الإعلان في سياق تفعيل معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقّعة في العام 1994، والتي تنص، في الفقرة الثالثة من المادة السادسة التي تحمل عنوان المياه، على: «يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كمياتٍ إضافية بغية استخدامها، وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة، بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي». بينما تنص الفقرة الأولى من المادة 19 التي تحمل عنوان «الطاقة» على: «سيتعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقة، بما في ذلك تنمية المشاريع ذات العلاقة بالطاقة كاستغلال الطاقة الشمسية». وفي هذا، يحاجج مؤيدو «إعلان النوايا» بأن هناك حالة سلام متعاقد عليها بين الجانبين، الأردني والإسرائيلي، وأن الجديد في الأمر اللجوء إلى تفعيل بنود في المعاهدة تحت ضغط الحاجة إلى المياه مع النمو المتزايد في عدد السكان (ارتفع من 6 ملايين في العام 2010 إلى أقل بقليل من 11 مليون نسمة في العام 2021)، وفي مجالات استخدام المياه للزراعة والصناعة، مع بقاء موارده من المياه على ما هي عليه تقريبا، وجزء منها يحصل عليه الأردن من إسرائيل بموجب الاتفاقية (55 مليون متر مكعب سنويا مقابل سنت أميركي للمتر المكعب). وقد اشترى الأردن في الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول) 50 مليون متر مكعب من إسرائيل من مياه بحيرة طبريا، لسد احتياجاته المائية المتنامية.

يقضي المشروع الذي كشف عنه «إعلان النوايا» الجديد بأن تزود إسرائيل الأردن بمائتي مليون متر مكعب من المياه مقابل تزويدها بالطاقة المتجدّدة الكهربائية، وذلك عبر مزارع خاصة في صحراء جنوب الأردن تتولى الإمارات إقامتها، مقابل أن تنال شركتان إماراتيان تنفذان المشروع نصف الأرباح المتأتية عنه، فيما يذهب النصف الثاني إلى الأردن (قدّرت هذه الأرباح بنصف مليار دولار سنويا). وبينما يقول متحدث باسم وزارة المياه والري الأردنية (عمر سلامة) إن الأردن «لم يوقع على اتفاقية مفصلة ومحدّدة، إنما تم التوقيع على إعلان نوايا يسمح بإجراء دراسات جدوى حول مشروع جر مياه محلاة للأردن من إسرائيل، مقابل الطاقة». ومن الواضح، على الرغم من ذلك، أن دراسات تمهيدية قد جرت مسبقاً، وتمخض عنها «إعلان النوايا» هذا.

هناك بالفعل مشكلة مياه في الأردن تجعله في المركز الثاني بين أفقر دول العالم مائيا، وكان يمكن لهذه المشكلة أن تكون أكبر من ذلك، لو أن الأردن مُصنّف دولة صناعية تشهد توسعا صناعيا مطردا. ومع هذا، نجح الأردن، على مدار عقود، في إدارة ملف المياه على درجة من الكفاءة، جعلته يوفر مياه الشرب للمواطنين والسكان، ولأغراض الزراعة والصناعة والتوسّع العمراني والخدمات، بغير انقطاع، ومن دون توقف يُذكر.

أما ملف المياه مع الاحتلال الإسرائيلي فمتشعب، ويعود إلى مطلع ستينيات القرن الماضي، مع بدء تل أبيب بتحويل مياه نهر الأردن إلى بحيرة طبريا، فيما أقامت بعدئذ سدودا على عدة أودية تصب في وادي الرقاد، وهو رافد أساسي لنهر اليرموك، وبسعة تخزينية تصل إلى 15 مليون متر مكعب. وهو ما يُحتسب انتقاصا من حصة الأردن من النهر الذي يقع معظمه بطول 47 كلم في الأراضي السورية من جملة 57 كلم، هي طول النهر، وقد أقامت عليه السلطات هناك 37 سدّاً. وتسود شكوك عميقة في الأوساط الشعبية الأردنية بنوايا الاحتلال المائية، ويجري التذكير بما جرى عام 1998، حيث أثارت حادثة تلوّث المياه الواصلة من إسرائيل إلى العاصمة عمّان نقمة شعبية على حكومة عبد السلام المجالي، التي اضطرت للاستقالة آنذاك. فيما تتواتر تقارير عن تصريف سلطات الاحتلال المياه العادمة الخارجة من المصانع الإسرائيلية في مجرى نهر الأردن، وهو ما كان محل احتجاجات أردنية. وهذا ما يقود إلى المنظور الثاني الذي يمكن من خلاله النظر إلى إعلان النوايا في دبي. إذ يشكّل هذا الإعلان تفعيلا لبنودٍ في معاهدة السلام، إلا أنه يفصل بين السياسة والاقتصاد. وقد شهدت حالة السلام بين الجانبين برودا، وأحيانا توترا، خلال السنوات العشر الماضية، على خلفية تنصّل حكومات اليمين الإسرائيلي من موجبات السلام الشامل. وقد جرى تتويج الموقف الأردني الناقد للسلوك الإسرائيلي برفض الانضمام إلى صفقة ترامب نتنياهو التي عُرفت بصفقة القرن، وسعت إلى تسويق سلام اقتصادي عربي إسرائيلي، مع تفريغ الحق الفلسطيني في الأرض من محتواه. وهنا، يتركز نقد معارضة «إعلان النوايا» بكونه يمثل قبولاً بمخرجات «صفقة القرن» لناحية الاندفاع إلى سلام اقتصادي مع دولة الاحتلال في ظروف تجميد الجهود لحل سياسي للقضية الفلسطينية. وهو ما يتحدّث به مسؤولون إسرائيليون جهاراً نهاراً، وفي مقدمهم رئيس حكومة الاحتلال، نفتالي بينت، برفضهم الخوض في مباحثات سياسية مع الجانب الفلسطيني، واكتفائهم من طرف واحد بتفاهماتٍ ذات طابع أمني واقتصادي. وأبعد من ذلك، يتمثل المشروع الذي يكمن خلف إعلان النوايا هذا، وما يشابه من إعلانات واتفاقيات، بدمج الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة العربية، ونزع المضمون السلبي لهذه الدولة المارقة، وتصويرها على أن وجودها مُفيد للغير، مع تكريس الاعتماد عليها في مجالات حيوية واستراتيجية، إذ سبق أن وقّع الأردن على اتفاقية لتزويده بالغاز 15 عاما مع شركتين أميركيتين، ولصالح جهات إسرائيلية، مقابل 15 مليار دولار. وعليه، يصبح الأردن يعتمد على دولة الاحتلال لتزويده بالغاز والماء معاً، وهما سلعتان حيويتان استراتيجيتان، والمياه، على سبيل المثال، أشد أهمية له من أهمية الكهرباء لدولة الاحتلال. ومغزى ذلك أن الأردن قد يصبح مستقبلاً عُرضة للابتزاز السياسي وغيره، في أشد حاجاته حيوية واستدامة، وهو ما كان يتطلب وضع استراتيجيات مختلفة، تنأى بهذا البلد عن الاعتماد على الطرف الإسرائيلي. هذا من دون التقليل من تأثير الضغوط الأميركية بهذا الاتجاه، فالأردنيون لا يتطلعون سوى إلى إقامة سلام جدّي وفق القرارات الدولية مع الدولة العبرية، وبما يكفل إقامة سلام شامل تنعم به شعوب المنطقة ودولها على السواء.

> يتمثل المشروع الذي يكمن خلف إعلان النوايا، وما يشابه من إعلانات واتفاقيات، بدمج الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة العربية

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير **أماني العلي**

تخبط إسرائيلي قبيل مفاوضات فيينا

رندة حيدر

من يتابع التصريحات والمواقف العلنية للمسؤولين الإسرائيليين بشأن استئناف المحادثات مع إيران، للتوصل إلى اتفاق نووي جديد، لا يمكنه ألا يلاحظ التخبط وعدم اليقين وغياب رؤية استراتيجية واضحة لكيفية التعامل مع هذا الملف الشائك والصعب في آن. من أهم أسباب هذا التخبط إشكالية التعامل مع المساعي الدبلوماسية الأميركية للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران. ثمّة قناعة إسرائيلية راسخة بأن الإدارة الأميركية الجديدة تريد التوصل في أقرب وقت إلى اتفاق مع إيران، ومستعدة لتقديم تنازلات على صورة اتفاق جزئي، يؤدي إلى رفع جزء من العقوبات المفروضة على إيران، مقابل قبول إيران بالحد من عمليات تخصيب اليورانيوم لا أكثر، الأمر الذي ترفضه إيران، حتى اللحظة، وتتخوف منه إسرائيل.

تشكّك إسرائيل كثيراً بصدق نيات إيران، وتعتبر عودتها إلى المفاوضات من باب المماطلة واستغلال الوقت لمواصلة العمل في منشآتها النووية، وفي تخصيب اليورانيوم على درجة عالية، وتكديس كميات تكفيها لإنتاج قنبلتها الأولى، عندما تتخذ قيادتها السياسية قراراً بذلك. في الخلاصة، الإسرائيليون مقتنعون بأن إيران ستستغل المفاوضات، كي تصبح دولة «على عتبة النووي»، مع كل ما يحمل ذلك من تداعياتٍ على إسرائيل، الدولة الوحيدة التي تمتلك قدرات نووية فعلية في المنطقة.

أمام هذا الوضع، تجد إسرائيل نفسها أمام معضلةٍ حقيقيةٍ، فهي من جهة لا تريد، وليست قادرة على الدخول في خلاف علني مع إدارة الرئيس جو بايدن، مثلما فعل بنيامين نتنياهو أيام ولاية باراك أوباما. وفي الوقت عينه، من الصعب عليها القبول بالمسار الدبلوماسي الذي تقوده الولايات المتحدة، وهي تطالب الإدارة الأميركية بتقديم توضيحات بشأن الاستراتيجية التي يمكن أن تنتهجها في حال لم تثمر المفاوضات عن نتائج ملموسة. هذه الإشكالية في التعامل مع المسعى الدبلوماسي الأميركي مع ملف المفاوضات النووية جعلت التصريحات الرسمية الإسرائيلية تتأرجح بين التشديد على أهمية التعاون والحوار والتفاهم مع إدارة بايدن في هذه المرحلة الحساسة من جهة، والمواقف النقدية للتوجّه الأميركي والتلويح بأن إسرائيل مضطرّة إلى إعداد خيار آخر عسكري، لمواجهة خطر تحول إيران إلى دولة نووية، حتى من دون دعم أميركي من جهة أخرى.

يضع ذلك كله إسرائيل أمام معضلة فعلية، فهي غير قادرة فعلاً على رفض المساعي الأميركية للتوصل إلى اتفاق جديد مع طهران، بعد الثمن الباهظ للسياسة المعارضة الخاطئة أيام نتنياهو الذي اقنع الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، بالانسحاب من الاتفاق النووي، وكان الثمن عودة إيران إلى تخصيب اليورانيوم بسرعة كبيرة، والسير الحثيث نحو القنبلة، من دون أن تتمكّن إسرائيل في هذه الأثناء من تطوير رد فعلي على هذا الخطر.

الأخطر أن تلويح إسرائيل بخيار عسكري في حال فشلت المفاوضات أو التوصل إلى اتفاق لا تقبل به إسرائيل يطرح أيضاً علامة سؤال كبيرة: هل فعلاً تملك إسرائيل حالياً خياراً عسكرياً لمواجهة البرنامج النووي الإيراني؟ هنا أيضاً يبرز الغموض وعدم اليقين. على سبيل المثال، قبل أيام فقط، اعترف رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينت، بأنه فوجئ لدى تسلمه منصبه بأنه لم يجد في مواجهة التهديد النووي الإيراني سوى كلام ولم يجد أفعالاً ولا خططاً، منتقداً سلفه نتنياهو الذي كان طوال أعوام يصرخ ويهدد، لكنه على ما يبدو لم يترك خططاً عسكرية فعلية. وقال رئيس الأركان الإسرائيلي، أفيف كوخافي، أخيرا، إن الجيش يكثف استعداده لإمكانية شن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية، ما يعني ضمناً أن الخطط العسكرية لم تستكمل بعد. ويتضح أكثر من مواقف مسؤولين أمنيين سابقين وتحليلاتهم، مثل رئيس الموساد السابق، تامير فوردو، ورئيس الاستخبارات العسكرية السابق، عاموس يادلين، أنه لا توجد خطة عسكرية واضحة المعالم، ففي رأي فوردو إيران دولة «تنتمي إلى الحلقة الثالثة وإذا لم نكن قادرين على الإمساك بها كما أمسكت الولايات المتحدة بالعراق يمكن أن نجد أنفسنا في مكان سيئ». وحدها افتتاحية صحيفة هآرتس، المستقلة، كانت صريحة وواضحة في الإجابه عن هذا السؤال، عندما كتبت أن كل الكلام عن خيار عسكري ضد البرنامج النووي الإيراني «كذب وتضليل للجمهور الإسرائيلي». وتجزم الصحيفة أنه ليس هناك خطة واقعية لمهاجمة إيران، وأن الاتفاق معها هو الحل الوحيد.

سؤال آخر، هل رئيس حكومة مثل نفتالي بينت الذي لا يملك ما يكفي من الخبرة الأمنية، ويمثل حزباً لا يتعدى تمثيله سبعة مقاعد في الكنيست، يمكنه عند الضرورة أن يتخذ قراراً مصيرياً من هذا النوع؟ في رأي رئيس لجنة الدفاع والأمن في الكنيست القرار لن يكون فردياً، وهو سيكون الخيار الأخير، بعد أن يتضح أن لا مفر منه.

> إسرائيل غير قادرة فعلاً على رفض المساعي الأميركية للتوصل إلى اتفاق جديد مع طهران

(كاتبة لبنانية)

فرص تشكل السلطوية في تونس وإمكانية مقاومتها

عصام شعبان

لا يمكن إنكار أن هناك قطاعات شعبية واسعة في تونس رحبت بالإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد، وأنها اعتبرت انفراده بالسلطة وامتلاكه كل الصلاحيات انتصارا للشعب والدولة على نظام سياسي راكم الأزمات والفشل، وهي تأمل أن تنتهي مرحلة العشرية السوداء (توصيف رائج لحكومات الثورة وتقييم عام لها)، وتبدأ معه مرحلة جديدة تتضمّن تسيير دواليب الدولة ومواجهة الفساد، وانتعاش الاقتصاد، لكن هذه الأماني التي تنشدها قطاعاتٌ شعبيةٌ، وتنعكس على استطلاعات رأي، لا يمكن أن تدوم مستقبلا، إذا ما استمرّ مشهد الأزمة الشاملة، والذي تراهن قطاعاتٌ من الجمهور على الرئيس المنفرد بالسلطة في حلّها، خصوصا أنه يتصرّف منفردا من دون مستشارين، ولا يمتلك رؤية تعبر عن انحياز اجتماعي للثورة، ولم يطرح خريطة طريق بعد الإجراءات الاستثنائية. ولا يخرج خطابه عن نطاق النقد السياسي ومكايدة الخصوم وتخوينهم وإتحافه المجتمع بسرديات المؤامرة، وتتّصف خطواته وقراراته بمنهج التجريب والارتجال، واختبار مواقف القوى السياسية والاجتماعية. وتستند بالأساس إلى قناعةٍ بنموذج حكم الفرد، وتحقير السياسة، ويسعى إلى إقامة نظام رئاسي، وحكومة كتّاب دولة. وهذا تعبير عن سلطوية عربية، في نسخةٍ تخصّه، خليط من تصوّرات ماضوية متناثرة من هنا وهناك، يتم استدعاؤه في خطاباته ولقاءاته مع المسؤولين وكأنهم في فصل دراسي. يطرح اللجان الشعبية والثورة الثقافية وغيرها من مصطلحات زمن الستينيات التي يراد فرضها اليوم لحكم الفرد المجدّد، وتستخدم لتصوير أن هناك نظاما جديدا يتشكّل لحماية الثورة وتحقيق أهدافها.

وتتمثل فرص نشأة سلطوية جديدة بما تتضمّنه من تعظيم شخص الرئيس، والتعبئة السياسية ضد الخصوم وإطلاق خطابات تحريضية، وتهميش الحركة السياسية، في ثلاثة أسباب رئيسية، أولها، رغبة الشارع التونسي وطموحاته في التغيير، ومراهنة قطاعات شعبية على شخص الرئيس، بعد التجربة البرلمانية التي لم تؤتِ ثمارها. ثانيا، وضع القوى السياسية التونسية المفتّتة، والتي يخضع قسم منها لقصر نظر يجعل معارضة حركة النهضة إطارا دافعا لمساندة قيس سعيّد، مع مغازلة ومسايرة للقبول الشعبي بالإجراءات الاستثنائية. وقسم آخر، متحفظ، غير قادر على بناء قطب جاذب، وطرح رؤية مغايرة تطالب بمسار سياسي محكوم بدولة المؤسسات وآليات الديمقراطية، ووضع خريطة طريق للنقاش المجتمعي، بما فيها من قانون انتخابات تشريعية جديدة، ولائحة مطالب اقتصادية تلبّي مطالب القطاعات الشعبية. ثالثا، وجود تحالف ضمني بين الرئيس والمؤسّسات الأمنية، اتفق طرفاه على إحداث تغيير عبر الدستور لاحتواء الحركات الاحتجاجية ووقف سيناريوهات تطوّرها، أو جنوح البلاد إلى حالةٍ من عدم الاستقرار، ومع عدم إغفال المؤثرات الاقليمية والدولية.

وهذا المشهد التونسي شبيهٌ بمحطات تعثر الثورات العربية، لكن الفرق هنا أن السلطة الجديدة لا تعلن رفضا للثورة أو تنفيها، بل تتغنّى بشعاراتها وتغازل جمهورها، وتطرح فكرة تمثيل القواعد الشعبية في السلطة، ويطرح قيس سعيّد نفسه من دون مواربة ممثلا للشعب، ويقود ثورته (وكأنه أحد قادتها) بمعزل عن قوى سياسية يصنّفها بالانتهازيةِ والفساد، يتغنّى بالشعب بوصفه ممثلا وحيدا عنه، وعن ثورته بوصفه أمينا عليها. وعلى عكس باقي نماذج الثورة المضادّة التي تنطلق من إدانة الثورة واعتبارها فاقمت أزمات المجتمع والدولة.

يتّخذ سعيد القفز على جسد الثورة، ويغازل أماني جمهور يراهن على فردٍ، بعدما خسر رهانه على منظومة الانتخابات والبرلمان والسياسيين. لذا يحتقر الرئيس الذي يزهو بنفسه النخب، ويصفهم بالانتهازية والطمع والتكالب على المصالح وتخوين بعضهم إذا ما اختلفوا، ويصف بعضهم بالحشرات مرة، والباحثين عن الزبالة مرّة أخرى. ويستخدم آليات قانونية للعقاب بشكل انتقائي في صراعه السياسي، غير مكايداتٍ لا يخلو بعضها من شخصنة، وهو ما سيستمر في الخطاب، وربما الإجراءات، طالما ظل الفرد متحكّما في أجهزة الدولة والسلطة فيها.

سيختبر الاحتفاء بقيس سعيّد ومنظومته والمتحلقين حوله عبر تقييم الممارسات والخطوات العملية قريبا، وما إذا كانت قادرةً على تفكيك الأزمة أو لا، وحتى مع محاولات استيعاب كتل سياسية واجتماعية مستقبلا، إلا أن ذلك لن يحلّ المعضلة الأساسية التي كانت سببا في احتجاجات شعبية سبقت الإجراءات الاستثنائية، وهو غياب تمثيل حقيقي للقطاعات الشعبية والشبابية، يترجم أهداف الثورة ومطالبها الاجتماعية والاقتصادية، وفشل سياسات حكومات ما بعد الثورة. وحينها سيعود الصراع السياسي بين الأطراف الفاعلة، وربما تتبدل مراكز القوة، لتفرض معادلة جديدة من التشاركية، تساهم فيها الحركات الاجتماعية على خلفية أزمات قابلة للتفجر. أما إذ استمرّت حالة الجمود السياسي، وكذا ارتفاع مظاهر البوليسية وخطابات التخوين والاستقطاب الحاد، فستنتشر ثقافة التشكيك والخوف والتوجس، ما يسبّب حالة تقسيم وتفتيت في الجسد الاجتماعي والسياسي بشكل أكبر.

وأمام مخاطر السلطوية، ومن داخلها أيضا، هناك فرصٌ لمقاومتها، منها قدرة الفرقاء السياسيين على إدارة حوار فيما بينهم، وتحديد خريطة طريق وطرحها مجتمعا وفرضها مستقبلا. وثانيا، إيجاد حالة تعبئة جماهيرية عن خطورة الوضع الراهن، وممارسات السلطة على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، وتقديم نقدٍ لما تقدّمه. وثالثا الدفاع عن الحريات والحقوق أمام حوادث تكرّرت تشير إلى محاولات لعودة الدولة البوليسية، منها عنف ضد المحتجين كما جرى في صفاقس أخيرا، اقتحام منازل بعض المواطنين، التضييق على الحريات. وسيكون هذا الملف محل اهتمام كل القوى السياسية، بمن فيها الذين أيدوا القرارات الاستثنائية لقيس سعيّد، وأدرك بعضهم، الآن، أن السلطة ليست وحسب رافضة الحوار ومبدأ التشاركية، بل يتعرّضون للتهميش، وإبعادهم من المشهد تماما. ورابعا، إعادة طرح المطالب الاجتماعية والاقتصادية للثورة، وتقديم برنامج إسعافي عاجل وممكن، في مواجهة خواء جعبة السلطة من حلول أو طرح بدائل جادّة وعادلة لحل المعضلة الاقتصادية، بما فيها الوعود بالمساعدات من أطراف عربية لم تؤتِ نتائجها، ما جعل السلطة تطالب الشعب الذي عانى من أزمة الاقتصاد أن يصلحه!

وإجمالا، وفي ظل حالة صيرورة، لا يمكن الجزم بانتصار السلطوية، وأن تجربة تونس ستلحق بثوراتٍ عربية هزمت، ومكونات المجتمع تترقب وتتفاعل. وستكون السلطة محل اختبار في الأشهر المقبلة، أو أن تحقق بعض نجاحات، أو سيفيق الشارع من المراهنة على حكم الفرد في حل مشكلات وأزمة شاملة ومركبة، من دون مؤسسات سياسية وتمثيل لقوى اجتماعية، وهو أمر غير واقعي، يفتقد الأسانيد، سواء من زاوية الإدارة، أو حتى من منظور التنوع وتمثيل أشكال الصراع الاجتماعي من خلال عمليةٍ سياسيةٍ لا بنفيها.

> لا يمكن الجزم بانتصار السلطوية، وأن تجربة تونس ستلحق بثورات عربية هزمت، ومكوّنات المجتمع تترقب وتتفاعل

عنصر أمن خارج مقر مجلس النواب في العاصمة تونس 31/ 7/ 2021 (فرانس برس)

(كاتب مصري)

عود على بدء؟

حسام كنفاني

عاد فيروس كورونا ليثير الرعب في العالم مع الحديث عن المتحور الجديد ذي الطفرات المتعددة. ورغم أن أزمة الفيروس وما صاحبها من تداعيات على الصعد الصحية والاجتماعية والاقتصادية لم تنته بعد، إلا أن تطوير اللقاحات ساهم إلى حد كبير في التخفيف من هذه التداعيات. الأمر الذي يهدده هذا المتحور الجديد، خصوصاً أن الطفرات الكثيرة المكتشفة من شأنها أن تزيد من قدرة الفيروس على مكافحة اللقاحات. ومع أنه لم يجر التثبت علمياً، حتى الآن، من مدى فعالية اللقاحات الموجودة في مواجهة هذا المتحوّر، غير أن الإجراءات الاستباقية المتوقع أن تتخذها الدول الغربية خصوصاً، من شأنها أن تعيدنا إلى المربع الأول في مواجهة فيروس كورونا، ولا سيما أن الفترة المقررة لتكوين رأي علمي أولي حول فعالية اللقاحات تزيد على أسبوعين، ما يعني أن الأمور قد تخرج عن السيطرة في حال تفشي المتحور، والذي يتوقع أن يكون شديد العدوى بسبب الطفرات التي يحملها. ومما يزيد من توقعات العودة إلى الإجراءات المشددة، وربما الإغلاق، هو أن الوضع الوبائي في الدول الغربية، ولا سيما أوروبا، كان في حالة انحدار شديد رغم جرعات التطعيم الكثيرة التي أعطيت للمواطنين، ما دفع بعض الدول، مثل هولندا والنمسا، إلى إعلان الإغلاق لفترة أسبوعين قبل أعياد الميلاد، الأمر الذي قد يطول إلى ما بعد ذلك.

وإذا كان هذا هو الحال في الدول الغربية، فإن الوضع في العالم العربي والدول التي تصنف عالم ثالثية سيكون أسوأ، خصوصاً مع التخلي الكامل عن إجراءات الوقاية من الفيروس، والعودة إلى الحياة الطبيعية، وعدم الاكتراث كلياً بالمرض، في ظل الأزمات الاقتصادية الكبيرة التي يعيشها العديد من الدول العربية. وعدم الاكتراث وصل إلى المستويات الرسمية التي أصبحت تزوّر أرقام الإصابات لتخفيف حدة الموجة الوبائية، أو تعمد إلى عدم إجراء فحوص لاكتشاف المرض أو تحديد سلالته. الأمر نفسه بالنسبة إلى المواطنين الذي باتوا يتعاملون مع المرض على أنه مجرد إنفلونزا، ويستكملون حياتهم بشكل طبيعي عند الإصابة به.

تصرفات كهذه قد تكون مفهومة لو تم ربطها بالأوضاع الاقتصادية، لكنها ليست دائماً كذلك، فنظرية المؤامرة تطل برأسها دائماً في موضوع الفيروس واللقاحات. والأمر ليس حكراً على العالم العربي، بل على العكس، فإن ما ظهر خلال السنتين الماضيتين، وتطور خلال الأسابيع الماضية، أظهر أن الإيمان بنظرية المؤامرة أكبر بكثير لدى الغربيين منه لدى العرب، وهو ما شهدناه في التظاهرات والمواجهات التي حصلت في بعض الدول الأوروبية، رفضاً لإجراءات الإغلاق وفرض الزامية اللقاحات. دراسات علمية عديدة ربطت عدم التلقيح بظهور المتحورات الجديدة، خصوصاً بعد تخفيف الإجراءات التي كانت مفروضة في دول العالم. إذ إن الفيروس يعمل في بيئة آمنة نسبياً، ويصبح قادراً على تطوير نفسه. الأمر نفسه يحصل مع عدم شمولية التطعيم للمواطنين كافة، سواء بفعل رفض تلقي اللقاح أو بسبب ندرته. فقد أظهرت دراسة نشرتها مجلة «نايتشر ساينتفيك ريبورت» أن احتمال ظهور متحورات أكثر مقاومة ينخفض عندما يكون 60 في المائة من السكان على الأقل ملقحين.

إضافة إلى نظرية المؤامرة ورفض التلقيح، فإن أنانية الدول الغربية وجشع شركات الأدوية مسؤولان أيضاً عن الفشل في الوصول إلى شمولية التطعيم، خصوصاً في دول العالم الثالث التي باتت مركزاً لإنتاج المتحورات من فيروس كورونا. فالدول الغربية احتكرت في الفترة الأولى من التطعيم الأنواع المختلفة من اللقاحات، قبل أن تبدأ بتوزيع جزء منها بعد قطع مراحل متقدمة من تلقيح المواطنين. أما الشركات المنتجة للقاحات، فرفضت إعطاء التراخيص اللازمة لكثير من الدول لإنتاج اللقاحات محلياً، وبالتالي فإن هذه الدول لم تستطع الحصول على العدد الكافي من اللقاحات لتلقيح مواطنيها.

ما بين نظريات المؤامرة والجشع الغربي، ها هو العالم حالياً يعيش قلق الأيام الأولى لانتشار كورونا، فهل هي عودة إلى الإغلاق؟

أشياء لا يمكن فعلها خارج أفغانستان

بيار عقيقي

منذ سيطرة حركة طالبان على أفغانستان في أغسطس/ آب الماضي، تزداد محاولة استلهام نموذجها في دول عدة، خصوصاً في اليمن والعراق. في صنعاء، ردّد الحوثيون مراراً أنهم قادرون على فعل ما فعلته الحركة في كابول. وفي بغداد، تنظّم فصائل «الحشد الشعبي» صفوفها لمعركة ضد الأميركيين، في حال لم يتمّوا انسحابهم من العراق بحلول الموعد المتفق عليه في 31 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. تاريخياً، اقتداء شعوب بمثال أعلى أمر طبيعي، خصوصاً إذا تشابهت الظروف المؤدّية إلى احتمال تطبيق هذا الاقتداء. في فيتنام مثلاً، دفعت مقاومة «الفييتكونغ» ضد الأميركيين والقوات الفيتنامية الموالية لها إلى نشوء مفهوم «مقاومة الأنفاق»، المطبّقة عربياً في جنوب لبنان وقطاع غزة، خصوصاً. في الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، استخدم الألمان مفهوم «الحرب الخاطفة» التي تبدأ بغارات جوية مكثفة ومتتالية بغرض إنهاك العدو، قبل الدفع بقوات برّية هائلة لحسم المعارك. لاحقاً، تحوّل هذا الأسلوب إلى عقيدة قتالية أميركية. في ستالينغراد أيام الاتحاد السوفييتي، نجح الزعيم جوزيف ستالين في الخروج منتصراً من معركته الخاصة مع الزعيم النازي، أدولف هتلر، بين 23 أغسطس/ آب 1942 و2 فبراير/ شباط 1943. الكلفة كانت باهظة للطرفين، إلا أنها باتت نموذجاً لحروب «الأرض المحروقة».

الآن، تطوّر نموذجا «الفييتكونغ» و«الحرب الخاطفة» و«الأرض المحروقة» تقنياً ولوجستياً، كما تطوّرت ردود الفعل تجاهها، لتستولد حالةً مستدامة من التعديلات التي ستؤدّي، بطبيعة الحال، بعد فترة، إلى حدوث تغيير جذري في جوهر النموذجين. بعد ذلك، يمكن البدء بإجراء مقارنة بين ما فعلته «طالبان» في أفغانستان وإمكانية تطبيقه في دول أخرى. في الأساس، تختلف أفغانستان والعراق واليمن مجتمعياً ودينياً وعرقياً وجيوبوليتيكياً. في كابول، الأولوية دائماً قبلية. في بغداد، الطائفية أقوى من غيرها. في صنعاء، يطغى المفهوم القبلي - المناطقي - الطبقي على ما عداه. في الجيوبوليتيك، لا يُمكن إيلاء الاهتمام الدولي لتلك البلاد، إلا بقدر الحاجة إلى مواردها. الأزمات الإنسانية المرعبة تتصدّر أفغانستان واليمن، فيما يشهد العراق أزمات مائية وكهربائية من حين إلى آخر.

في الأساس أيضاً، اتّخذت الحركة مساراً أكثر دبلوماسية في ظل اقتناعها بأنه لا بديل عن التفاهم مع الأميركيين، لتأمين ديمومة حكمها أفغانستان، خصوصاً أن الاهتزاز الأمني لم ينتهِ بعد، سواء بفعل هجمات «داعش»، أو تدخّل أجهزة استخباراتية إقليمية ودولية، أو بفعل غضب بعض القبائل والإثنيات. تدرك «طالبان» أن استقرار سلطتها ينطلق من رفع التجميد عن الأصول الأفغانية عشية شتاء بارد تقليدي. في العراق واليمن، قد ينجح «الحشد الشعبي» والحوثيون في السيطرة عسكرياً على البلاد، هذا في حال إسقاط كل مقاومة ضدهما، لكن استمرارية هذا الحكم ستكون بالغة الصعوبة لسببين: الأول، أن حركة طالبان، المولودة اسمياً في عام 1994، مكوّنة من عناصر قاتلت لأسباب عدة، منذ سقوط الملك محمد ظاهر شاه في عام 1973. وعلى الرغم من هذه الخبرة، إلا أنها تعاني بشدة لترجمة سلطتها. لا يمكن هنا للحوثيين ولـ«الحشد الشعبي» التفكير في أنهما قادران على التحوّل إلى نموذج للسلطة أكبر من نموذج «طالبان». السبب الثاني أن وصول «طالبان» إلى الحكم، حصل بتسهيل أميركي، لم تكن ممكنة ملاحظته في الفترة الأولى التي تلت انسحاب واشنطن، لكنه يظهر بوضوح حالياً، على وقع استمرار توجيه رسائل الحركة الودّية إلى الولايات المتحدة. الحوثيون و«الحشد» لم يصلا إلى هذا الحد بعد، على اعتبار أن قرارهما أقلّ استقلالية من قرار «طالبان». هنا، يمكن تفكيك مفهوم التمثل بنموذج «طالبان»، والإدراك أن ما حصل في لحظة زمنية محدّدة في كابول، في 15 أغسطس/ آب الماضي، ليس أمراً مرشّحاً للتكرار. حتى أن كابول لا تشبه هانوي في 30 إبريل/ نيسان 1975، وصنعاء وبغداد لا تشبهان كابول. بالتالي، يجب أن يكون طيّ صفحة الاقتداء بالحركة حتمياً.

البعد الإسرائيلي في الصراع الإيراني الأميركي

حسن نافعة

تتسم العلاقات الإيرانية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بعداء شديد، بدا واضحا منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وجسّده حدثان بالغا الدلالة: الأول: وقع حين أقدم الطلاب الإيرانيون في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1979 على احتجاز أكثر من 50 دبلوماسيا وموظفا في السفارة الأميركية في طهران، وأبقوا عليهم رهائن 444 يوما. ومعروفٌ أن الإدارة الأميركية، برئاسة جيمي كارتر في ذلك الوقت، لم تجد من سبيل آخر للإفراج عنهم سوى القيام بعملية عسكرية شديدة التعقيد، أطلقت عليها اسم «عملية مخلب النسر Operation Eagle Claw»، وشاركت فيها قوات جوية وقوات خاصة وقوات تابعة لمشاة البحرية الأميركية، لكنها فشلت، وتم إلغاؤها بعد تحطم طائرتين وسقوط ثمانية جنود أميركيين قتلى. ويُعتقد على نطاق واسع أن فشلها كان من بين أهم أسباب خسارة كارتر الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1980، فقد رفضت طهران أن تتعامل مع كارتر، وفضّلت تقديم الإفراج عن الرهائن هدية خاصة للرئيس ريغان، منافسه في تلك الانتخابات، في أول يوم من دخوله البيت الأبيض! الحدث الثاني: وقع حين قرّرت إيران قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وتسليم مقر السفارة الإسرائيلية في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وقد دعي رئيس المنظمة، ياسر عرفات، إلى طهران بهذه المناسبة، وذهب على رأس وفد فلسطيني كبير، ليتسلم بنفسه «مفتاح السفارة الإسرائيلية»، في إشارة رمزية بالغة الدلالة إلى حجم التغير الذي طرأ على سياسة طهران تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وخصوصا تجاه القضية الفلسطينية.

على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على الحدثين الكبيرين، جرت خلالها محاولاتٌ متعدّدة لتحسين العلاقات بين إيران، من ناحية، وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، من ناحية أخرى، عبر اتصالات سرّية جرت إبّان الحرب العراقية الإيرانية التي امتدت أكثر من ثماني سنوات، وأيضا قبيل الغزو الأميركي لكل من العراق وأفغانستان، إلا أنها ظلت مقطوعة، بل وازدادت توترا بمرور الأيام.

هل يعني ذلك أن إيران تتعامل مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، ومن ثم تفترض أنهما يتبنيان تجاهها سياستين متطابقتين كليا؟ هناك شواهد تدل على أن إيران كانت ولا تزال تعتقد أن الولايات المتحدّة، والتي يحلو لإيران أن تطلق عليها لقب «الشيطان الأكبر»، هي العدو الأول والرئيسي لثورتها الإسلامية، وأنها لا ترى في إسرائيل سوى مجرّد تابع صغير قابل للاستخدام أداةً من أدوات السياسة الخارجية الأميركية، ومن ثم لا يملك لنفسه إرادة أو سياسة مستقلة. ومع ذلك، يشير مسار العلاقات بين الدول الثلاث، بوضوح، ومنذ اللحظة الأولى، انطلاق الثورة الإسلامية في إيران، إلى أن العداء الإسرائيلي لهذه الثورة كان الأكثر حدّة وعنفا. دليلنا على ذلك أن إسرائيل كانت ولا تزال تبذل جهودا مضنية لجرّ الولايات المتحدة إلى حربٍ مفتوحة مع إيران، وهو ما فشلت فيه، ما يُوحي بأن الولايات المتحدة تبدو أكثر حرصا على ممارسة قدر أكبر من ضبط النفس، وتعمل على تجنّب الدخول في صدامٍ عسكري مباشر مع إيران، ولا يستبعد احتمال وجود تباين في المصالح بين إسرائيل والولايات المتحدة، على الأقل حول الأسلوب الأنسب أو الأكثر فاعلية في التعامل مع إيران.

تفيد نظرة مقارنة بين موقف كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه تطوّر البرنامج النووي الإيراني بأنهما غير متطابقين، على الرغم من اتفاقهما في الأهداف، وأن الفجوة التي تفصل بينهما حول الأسلوب الأمثل في التعامل مع برنامج إيران النووي قابلةٌ لأن تضيق وتتسع، حسب رؤية النخبة الحاكمة في كلا البلدين المتحالفين، فالولايات المتحدة، أيا كان شكل النخبة الحاكمة فيها، تدرك خطورة البرنامج النووي الإيراني، من منظور مسؤولياتها قوّة عظمى، يتعين عليها أن تكون حريصةً على منع انتشار السلاح النووي في العالم، وأن تتعاون مع القوة العالمية الأخرى، من أجل تحقيق هذا الهدف، خصوصا حين يتعلق الأمر بالطموحات النووية لنظم حاكمةٍ، تعتبرها الولايات المتحدة متطرّفة ومعادية لها، كالنظام الإيراني. ولأنها تدرك، في الوقت نفسه، أن لدى النظام الإيراني أوراق قوة تمكّنه من حماية نفسه ومصالحه، فقد بدت الولايات المتحدة، في أحيان كثيرة، مستعدّة للتعامل مع هذا النظام من موقع الندّية. ومن ثم لم تمانع في الدخول في مفاوضاتٍ مباشرة معه، بمساعدة القوى الدولية الأخرى، إلى أن تمكّنت إدارة أوباما من التوصل معه عام 2015 إلى اتفاقٍ اعتقدت أنه سيحدّ كثيرا من قدرته على امتلاك السلاح النووي، أو تحصيل المعرفة النووية اللازمة لتصنيعه. أما إسرائيل، أيا كان شكل النخبة الحاكمة فيها، فترى النظام الحالي في إيران من منظورٍ مختلف، وذلك لسبب بسيط، أن القضية الأهم بالنسبة لها لا تتعلق ببرنامج إيران النووي، بقدر ما تتعلق بقدرتها هي، أي إسرائيل، على تصفية القضية الفلسطينية نهائيا، وفرض تسويةٍ بشروطها على كل دول المنطقة. ولأنها تعتقد أن النظام الإيراني، وبحكم ما يمتلكه من قدراتٍ عسكريةٍ كافيةٍ لتمكين محور المقاومة الذي تقوده بنفسها في المنطقة من الصمود في وجه الطموحات الإسرائيلية، أصبح يشكّل العقبة الوحيدة التي تحول دون تمكين إسرائيل من تلك الطموحات، أي تصفية المقاومة وفرض تسوية بشروطها على دول المنطقة. بعبارة أخرى، يمكن القول إن إسرائيل ترى في النظام الإيراني نفسه، وليس فقط في برنامجه النووي، تهديدا وجوديا لها. ومن ثم، يكمن الحل الأمثل في إسقاطه وتغييره، حتى لو تطلّب الأمر مواجهة عسكرية شاملة.

كلنا يتذكّر كيف تعامل رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، مع الرئيس الأميركي أوباما، بمجرّد أنه شعر بقرب التوصل إلى اتفاقٍ حول برنامج إيران النووي، فقد ذهب الرجل، في معارضته هذا الاتفاق، إلى حد السفر إلى الولايات المتحدة، رغم أنف رئيسها، ليلقي خطابا أمام الكونغرس بمجلسيه، شارحا فيه ما ينطوي عليه الاتفاق من تهديداتٍ لأمن إسرائيل ووجودها. وعلى الرغم من فشله في حمل أوبابا على العدول عن هذا الاتفاق، إلا أنه لم ييأس في محاولاته الرامية إلى إسقاطه، إلى أن تكلّلت جهوده بالنجاح مع ترامب الذي قرّر الانسحاب منه. ومع ذلك، يلاحظ أن نتنياهو فشل في جرّ الولايات المتحدة، حتى في عهد ترامب، إلى حربٍ لإسقاط النظام الإيراني، وهو ما سعى إليه دائما، وبإلحاح. صحيحٌ أن ترامب، حليف نتنياهو الأول، تبنّى خيار «العقوبات القصوى» ضد إيران، بديلا لحربٍ يصعب التكهن بنتائجها، لكن القادة الإسرائيليين الذين جاءوا بعد نتنياهو، ويتوقون لإثبات أنهم ليسوا أقلّ منه تشدّدا في مواجهة إيران، يدركون، في الوقت نفسه، أن إيران ليست لقمةً سائغةً يمكن ابتلاعها بسهولة، فقد تمكّنت هذه الدولة العنيدة والصلبة ليس فقط من الصمود في وجه العقوبات الأميركية القصوى أكثر من أربع سنوات، بل وجدت أيضا في الانسحاب الأميركي من الاتفاق فرصة لمواصلة برنامجها النووي بمعدّلاتٍ أسرع مما كانت عليه قبل الاتفاق. ومن ثم تمكّنت من تخصيب اليورانيوم بمعدّلاتٍ أعلى، وبكمياتٍ أكبر بكثير مما كان يمكن أن تصل إليه في أي مرحلة سابقة، حتى لو لم توقع على اتفاق 2015، ما يضع الولايات المتحدة وإسرائيل معا في مأزق لا أحد يعلم كيف سيمكنهما مواجهته. وافقت إيران، أخيرا، على استئناف مفاوضات فيينا، لكنها ستذهب إلى الجولة السابعة من هذه المفاوضات، وفي يدها أوراق تفاوضية كثيرة، فالعقوبات، على الرغم من قسوتها لم تسقط نظامها أو تضعفه، وهي تشعر أنها ليست في عجلةٍ من أمرها للتوصل إلى اتفاق جديد، أو حتى للعودة إلى الاتفاق القديم بالشروط نفسها، فكلما امتدّت فترة التفاوض اقتربت أكثر من العتبة النووية، ولديها أهدافٌ ليست فقط واضحة، وإنما مشروعة أيضا، وهي: رفع جميع العقوبات المفروضة عليها حاليا، بما في ذلك العقوبات المفروضة على الشركات والأفراد، وتقديم ضماناتٍ بعدم تكرار ما قام به ترامب مرة أخرى. وحتى بافتراض أن إدارة بايدن ستكون قادرة سياسيا على تذليل العقبات الفنية التي تعترض الاستجابة لهذين الشرطين، وأن إيران ستتحلى خلال جولة المفاوضات المقبلة بما يكفي من المرونة لضمان عودة الولايات المتحدة إلى اتفاق 2015، فمن الواضح تماما أن إسرائيل لن تكون سعيدةً أبدا بهذه العودة، وستبذل كل ما في وسعها لإفشال هذه الجولة، خصوصا أن رئيس حكومة إسرائيل، بنيت، صرّح، أخيرا، بأن إسرائيل ليست طرفا في هذا الاتفاق، ومن ثم لن تلتزم به، وستتصرّف وحدها بما تمليها مصالحها.

> موقفا كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه تطوّر البرنامج النووي الإيراني غير متطابقين، على الرغم من اتفاقهما في الأهداف
>
> تدرك إسرائيل أن محور المقاومة للمشروع الصهيوني في المنطقة سيكون الأكثر ارتياحا واستفادة من نجاح مفاوضات فيينا

تدرك إسرائيل أن محور المقاومة للمشروع الصهيوني في المنطقة سيكون الأكثر ارتياحا واستفادة من نجاح مفاوضات فيينا، وعودة كل الأطراف إلى الالتزام باتفاق 2015. أما الولايات المتحدة فتذهب إلى الجولة السابعة من مفاوضات فيينا محمّلة ليس فقط بعبء الأخطاء المترتبة على انسحاب ترامب من هذا الاتفاق، وإنما أيضا بعبء الهواجس الأمنية لأهم دولة حليفة لها، إسرائيل، وهي هواجس لا تملك إلا أن تأخذها في الاعتبار. غير أن المشكلة التي تواجه الدولة الأقوى والأكثر ديمقراطية أن أهم دولة حليفة لها في المنطقة عاصية ومتمرّدة على قواعد القانون الدولي. المشروع العنصري الاستيطاني الذي تقوده، وتريد فرضه على المنطقة، مستحيل التحقيق في الواقع على النحو الذي تريده إسرائيل، حتى لو بدا، في بعض الأحيان، وكأنه يحقق انتصاراتٍ مرحلية مبهرة. وهنا يتجلّى المأزق الأميركي بكل أبعاده.

ما سيجري في الجولة المقبلة من مفاوضات فيينا سيلقي بظلاله على قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وربما في العالم كله، فعدم التوصل إلى اتفاق معناه أن الولايات المتحدة ستلجأ إلى خيارات أخرى لوقف البرنامج النووي الإيراني، وفقا لتصريحات أدلى بها، أخيرا، وزير الخارجية الأميركية، بلينكن، الأمر الذي قد يوحي بعدم استبعاد استخدام القوة المسلحة، وهو ما تريده إسرائيل بالضبط. أما إذا حدثت المعجزة، وتم التوصل إلى اتفاق، فلن تقبله الحكومة الإسرائيلية، وسيكون عليها إما أن تبتلعه مضطرّة. وحينئذ عليها أن تغير من سياساتها الراهنة في المنطقة، أو أن تذهب بمفردها في اتجاه التصعيد مع إيران. وفي كلتا الحالتين، ستصبح منطقة الشرق الأوسط بعد هذه الجولة مختلفةً إلى حد كبير عما كانت عليه قبلها.

(أكاديمي مصري)

الأسد الأب لابنه: أذعِنْ قدر اللزوم ومانع قدر الإمكان

عبير نصر

سنين طويلة، بقي الهجومُ الخطابي على إسرائيل أبرز أدوات النظام السوري للوصول إلى الشرعية المطلوبة في الداخل. ومع الوقت، تحوّلت «النبرة المُعادية» إلى ظاهرة إشكالية مليئة بالشكوك، وهي لذلك زائفة، وليست واقعية كما يراها كثيرون. وثمّة من يؤكد أنّ حافظ الأسد أشار سرّاً خلال مفاوضات السلام مع إسرائيل في شيبردزتاون، غرب ولاية فرجينيا الأميركية، إلى أنّه مستعدٌّ لقبول اتفاقية سلام، حتّى من دون أن يكون الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قد حُلّ على نحو مرض. بدوره حاول بشار الأسد تجاوز الخطوط الحمراء قدر ما يتطلبه تشابك المصالح والمنافع، ففي خطابه في القمة العربية في عمّان، على سبيل المثال، قال: «إن المجتمع الإسرائيلي أكثر عنصرية من النازية»، بعد ذلك بشهرين، انزلق في معاداة السامية عندما أشار إلى اليهود بوصفهم قتلة المسيح. وعلى الرغم من خطاباته الملتهبة، فسح التضامن مع الفلسطينيين المجال للبراغماتية السياسية في حالات الخطر، إذ تشرّب الأسد الابن شعار أبيه: «أذعنْ قدر اللزوم، وأصرّ قدر الإمكان». لذا تراوح موقفه من القضية الفلسطينية بين الاستعداد للمساومة والتشدّد الأيديولوجي. ومع ارتفاع التوترات، صارت كلّ حادثة سورية تطاول إسرائيل موضوع تمحيص عام على مستوى العالم، كما حدث لدى أول مصافحة بين رئيس سوري ورئيس إسرائيلي خلال تأبين البابا جون بول الثاني عام 2005 في روما. وعندما تصاعدت التخمينات والاتهامات، سارع السوريون إلى توضيح أنّ هذه الإيماءة لا تعدو كونها إجراء شكلياً. بداهة، وعندما نتحدّث عن «العلاقة الجدلية» بين إسرائيل وسورية، نبدو كمن يصف شبحاً لا ملامح له، ولا نستطيع التقاط أبعاده وزواياه، ما يدفعنا إلى الجزم يقيناً بأنّ زيارة وزير الخارجية الإماراتي، عبدالله بن زايد، دمشق، أخيران لم تمثل فقط حدثاً مفصلياً في إطار عودة العلاقات السورية مع الدول الخليجية خاصة، والعربية عامة، إنما سحبت «ميكانيكياً»، وبحكم تناقض سياستي البلدين تجاه إسرائيل، كمّاً هائلاً من التساؤلات والتكهنات، لتغطي جميع المعطيات السياسية الراهنة. وعلى الرغم من أنّ الإمارات سعت إلى ما هو أبعد من التطبيع في التعاطي مع تل أبيب، إلا أنّ هذه العلاقة الحميمية لم تشكل أمراً جللاً بالنسبة للأسد، على الرغم من مخالفتها السياسة السورية التي تعتبر إسرائيل عدواً مباشراً، ظاهرياً على الأقل. وفي الحقيقة، وباستثناء «شرعية النظام وبقائه»، ليس ثمّة من قضيةٍ تمكن مناقشتها اليوم في سورية، فالمراجعات شملت كل شيء، حتى الشعارات الرنانة عن «المقاومة والممانعة» التي كانت تصدح عالياً في الخطابين السياسي والإعلامي السوريين، تكاد لا تحضر حالياً، أقلّه بالزخم ذاته الذي رافق الأزمة في بدايتها. ووفق هذه الأولوية، قرّرت دمشق، على ما يبدو، المغامرة بالانفتاح على كلّ مبادرة عربية، من أي جهةٍ جاءت، وعدم رفض أيّ دعوة إلى التواصل. على هذا، يُطرح السؤال الجوهري: هل تمثل المبادرة الإماراتية مؤشراً واضحاً لبدء تطبيع «حتمي» قادم بين سورية التي تخضع لنفوذ إيراني من العيار الثقيل، ولعلاقاتٍ «استراتيجية» مع حزب الله، وإسرائيل التي لم تتوقف عن استهداف سورية بعشرات الضربات الجوية الموجعة، ناهيك بالطبع، عن أنّها أعلنت عن ضمّ هضبة الجولان رسمياً لـ«سيادتها»؟.

ضمن هذه السياقات، ظلّ الاعتقاد السائد في المنطقة أنّ دمشق ستكون آخر دولة عربية تُبرم سلاماً مع إسرائيل. وهذا فهم ساذج ومسطّح لا شكّ، وما بدأ يتسرّب، أخيرا، من معلومات وأخبار، تدفع جميعها على الاعتقاد، بأن «بقاء الحال السوري من المُحال». فالأسد الذي نجا بأعجوبة من حرب العشرية السوداء، وعلى الرغم من أنه ألبس إسرائيل كلّ شرور الدنيا، لتصفق له جموع السوريين، يدرك أنّ بقاءه في السلطة إنما يتطلب انتهاج مقارباتٍ أخرى، ويبدو التطبيع مع إسرائيل واحدة منها. يشجّعه على ذلك حليفه الروسي الذي بات يلعب دوراً أساسياً في صناعة القرار السوري بناء على كتلةٍ متحركةٍ من التحالفات والمصالح، ويشكّل، بطبيعة الحال، عنصر التوازن لـ«النفوذ الإيراني» على الأرض السورية.

وموسكو التي تدرك جيداً أنّ تاريخ الصراعات لا يحفل كثيراً بالمواقف الأخلاقية والوطنية، تؤمن أيضاً أنّ إسرائيل قرصانُ المنطقة الأقوى الذي يراهن على تبدلات أمواه السياسة الغادرة، لقنص ما أمكن من المكاسب، عند هذه النقطة بالذات، تعرف أنّ السلامَ بين سورية وإسرائيل بوابةُ دمشق الأوسع، للخروج من نفق العقوبات الدولية التي تكاد تغرقها مع حليفها في المستنقع الاقتصادي السوري. وفي هذا السياق، تتواتر تسريباتٌ عن لقاءات سورية – إسرائيلية، جرت في غير عاصمة، وتحت الرعاية الروسية، إن في حميميم أو في قبرص أو موسكو. ولا يستبعد مراقبون أن تلعب عواصم عربية دوراً في جهود «الوساطة» بين الطرفين. وهنا يُشار، بشكل خاص، إلى دور «خفي» يمكن لأبوظبي القيام به، أو أن تكون قامت به فعلاً. أكثر من ذلك، ما زالت أصداء مقابلة سابقة لبشار الأسد مع وسائل إعلام روسية تتردّد في الأوساط الإسرائيلية، حين اشترط التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل بانسحابها من الجولان، فضلاً عن عدم تعقيبه على انطلاق المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية لترسيم حدودهما البحرية. ما يعزّز هذه «النيّة المبيّتة» خروج رامي مخلوف بداية الحرب السورية ليدلي بتعليقه الأشهر: «أمن إسرائيل من أمن النظام السوري»، في رسالةٍ واضحةٍ إلى وجود علاقةٍ أمنيةٍ غير معلنة تربط سورية بإسرائيل. على الصعيد ذاته، يعيد تزايد الحديث عن جهودٍ عربية ودولية تجري لتطبيع إسرائيلي سوري، إلى الأذهان، صفقة تبادل الأسرى بينهما عام 2019، بشأن استعادة رفات الجندي الإسرائيلي، زخاريا باومل، مقابل إطلاق سراح أسيرين سوريين. صحيحٌ أنّ ما حصل يبدو صفقة متواضعة، لكن دلالاتها السياسية أكبر من أن تخطئها العين، فالجميع يعلم أنّ بوتين لا يقدم وجبات سياسية مجانية، ولا بدّ لمن يتسلّم البضاعة الإسرائيلية أن يدفع ثمنها.

> عندما نتحدّث عن «العلاقة الجدلية» بين إسرائيل وسورية، نبدو كمن يصف شبحاً لا ملامح له، ولا نستطيع التقاط أبعاده وزواياه
>
> عمل نظام الأسد على شقّ الصف الثوري وضرب الشرعية الفلسطينية تحت شعارات الحفاظ على الثوابت التاريخية

لبّ القول هنا أنّ نظام الأسد اتخذ من القضية الفلسطينية ركناً استراتيجياً في البروباغندا الإعلامية، ووظفها في توطيد دوريه، العربي والدولي، كما عمل على شقّ الصف الثوري وضرب الشرعية الفلسطينية تحت شعارات الحفاظ على الثوابت التاريخية، معتمداً في ذلك على الدوافع السياسية لنهجه، المتمثلة بحسابات الداخل وبازارات الخارج، ليضمن وجوده لاعبا إقليميا حاسما في المنطقة برمتها. في عام 1948 كان لواء مؤلف من 1876 جندياً أوّلَ الداخلين إلى فلسطين، ليشتبك على الفور مع التنظيمات الصهيونية. وعلى الرغم من انعدام خبرته ونقص عتاده، فاق هذا اللواء في إقدامه الجيوش العربية الأخرى، وكان الوحيد الذي اخترق التحصينات اليهودية واحتل مساحة امتدت من بركة الحولة إلى بحيرة طبرية. هذا ليس مشهداً حماسياً من فيلم عربي مؤثر، إنه «اللواء السوري» الذي استمات في القتال لأجل فلسطين، مجسّداً الصورة الحقيقية لشعبٍ حرّ أصيل، تحوّل اليوم إلى عبدٍ ذليل لطوابير الخبز والبنزين والغاز. ويبدو أنه ليست فلسطين وحدها باتت بعيدة عن أعين السوريين، بل أيضاً سورية نفسها التي ما إنْ تبحث عنها على «غوغل» وتُرفقها بكلمة حرب، حتّى تُختصر بصورة والد محنيّ الظهر، يحمل بين يديه ابنه المصاب، وتحيط به ناطحات سحاب من الدمار والأبنية التي تهاوت شرفاتها وجدرانها.

(كاتبة سورية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads